The Role of Education in Achieving Sustainable Development (Singapore is a Model)

Dania Al Mulki*

(Received 29 / 5 / 2019. Accepted 1 / 12 / 2019)

□ ABSTRACT □

Development depends on many factors, including capital, natural resources, technical progress, political, social, cultural and economic conditions, and the degree of awareness of members of society. Development needs are not limited, but it depends mainly on the manpower needed. In view of the fact that development projects depend to a large extent on the provision of its needs of individuals according to the required skill levels, thus we must give high priority to education in all its stages and levels, meeting its requirements, fulfilling its requirements, and allocating a large part of the state budget to it; all that because of its impact and the close link between its level and the ranking of the state in the development ladder. Development must be all-encompassing and sustainable, where real and effective development is not confined to one side, since development must be comprehensive in its economic and social aspects, with its various axes and elements including health, education, employment, adequate income, satisfaction of basic needs and the ability to give and innovate.

Key Words: Sustainable Development- Education.

***Master- Department Of Political Studies- Faculty Of Political Science- Damascus University - Damascus -Syria.**

دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة
(سنغافورة نموذجاً)

دانية الملقي*

(تاريخ الإيداع 29 / 5 / 2019. قُبِل للنشر في 1 / 12 / 2019)

□ ملخّص □

تعتمد التنمية على عوامل عديدة من ضمنها رأس المال، الموارد الطبيعية، والتقدم التقني والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودرجة الوعي لدى أفراد المجتمع، فحاجات التنمية لا تنحصر. ولكنها تعتمد أساساً على القوى البشرية اللازمة.

ومن منطلق أن مشاريع التنمية تتوقف إلى حد بعيد على توفير حاجاتها من الأفراد وفق مستويات المهارة المطلوبة فيجب إيلاء أهمية وأهمية شديدة للتعليم بكافة مراحله ومستوياته وإيفاء متطلباته. وصرف وتخصيص قسم كبير من ميزانية الدولة له لما له من أثر وارتباط وثيق بين مستواه وترتيب الدولة على سلم التنمية.

ويجب كذلك الأمر أن تكون التنمية شاملة بكافة أنواعها وأن تكون كذلك مستدامة. فالتنمية الحقيقية والفعالة لا تقتصر على جانب دون آخر، إذ يجب أن تكون التنمية شاملة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية وما تتضمنه من محاور وعناصر عديدة تشمل الصحة التعليم والعمل والدخل الكافي وإشباع الحاجات الأساسية والقدرة على العطاء والإبداع.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة_ التعليم.

* **ماجستير –قسم الدراسات السياسية – كلية العلوم السياسية جامعة دمشق – دمشق – سورية.**

مقدمة:

إن التنمية بكافة أنواعها هي غاية أي دولة، لما لها من أثر بالغ على قوة الدولة. هذا فضلاً عن تأثيرها المباشر على كافة قطاعات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهنا تحديداً نقصد التنمية المتوازنة المستدامة.

والحديث عن أي تنمية ليس بذي جدوى وفائدة دون برامج وخطط منظمة ومدروسة تكون هي اللبنة الأساسية. وتحقيق التنمية لا يأتي إلا بالتركيز على منطلقها الأساس وهو الإنسان. فلم تعد الثروات المعدنية الطبيعية هي الثروة الحقيقية لأي بلد، بل الموارد البشرية هي القوة الأساس. وبالتركيز عليها تستطيع الدولة تحقيق أضعاف ما تحققه وتجنيه من ثرواتها الطبيعية. وهو ما سنراه واضحاً في نموذج سنغافورة التي حققت تطوراً ملموساً خلال العقدين الماضيين نتيجة إيلاء أهمية كبيرة للعنصر البشري وحجم الإنفاق الكبير الذي خصصته على قطاع التعليم. وعلى الدول العربية أن تعيد النظر في سياساتها التعليمية لما له من علاقات وأواصر بالسياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وبالتالي التنمية.

إشكالية البحث:

إن التعليم بات عنصراً هاماً وحاسماً في تقدير قوة الدولة وضعفها من خلال تأثيره على التنمية الشاملة. فتكمن إشكالية هذه الدراسة في إيضاح الترابط بين التعليم وتحقيق التنمية عموماً. وما للتعليم من دور كبير وتأثير شديد على تحقيق التنمية الشاملة. في حين نرى عدم تخصيص ميزانية للقطاع التعليمي في الدول العربية مما ينعكس تراجعاً على درجات التنمية والتماس المباشر للتعليم مع القوى البشرية التي تعتبر القوة الحقيقية والمورد الأساس في أي دولة.

أهمية البحث و أهدافه:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الموضوع المطروح حول دور التعليم وتأثيره على تحقيق التنمية المستدامة وما يترك من آثار ملحوظة على معدلات النمو. وكذلك يركز على أولوية إيلاء قطاع التعليم أهمية كبيرة لما يؤثر ذلك في زيادة قوة الدولة، بامتلاكها المعرفة كأحد مظاهر للقوة الحديثة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- إبراز أهمية التعليم كعنصر أساسي ومحرك رئيسي في عملية التنمية الشاملة.

2-تسليط الضوء على نقاط الضعف في النظام التعليمي في العالم العربي لمحاولة تلافيها، مع ذكر نقاط القوة للنظام التعليمي للتعليم في دولة سنغافورة.

3-تبيان أثر التعليم على التنمية ودوره في تحقيقها.

أسئلة البحث:

1-ما هو مفهوم التنمية وماهي عناصرها وانواعها؟

2-ما هي العلاقة التي تربط بين التنمية بالتنمية البشرية؟

3-كيف يؤثر قوة النظام التعليمي على قوة الدولة ومعدلات التنمية فيها؟

4-ما هو واقع التعليم في الوطن العربي؟

فرضيات البحث:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة فرضيات، وهي:

- تزداد قوة الدولة، كلما تطور نظام التعليم بها كأحد مظاهر القوة الحديثة.

- هجرة الكفاءات من الدولة الباعثة، يعمل على زيادة قوة الدولة المستقبِلة.
- يختلف تبوء دولة درجة معينة على سلم التنمية، باختلاف مدى إيلاؤها أهمية للتعليم.

حدود البحث:

هذه الدراسة تتناول أهمية دور التعليم في تحقيق التنمية آخذةً دولة سنغافورة نموذجا. وهذا يعود لأسباب تتعلق بها كنموذج يستخلص منه عدة توصيات واستنتاجات أهمها أن سنغافورة دولة محدودة الموارد الطبيعية ولا يوجد بها ثروات باطنية كالنفط والتي تساهم في تحقيق التنمية في ميدانها الاقتصادي. وكذلك استراتيجيتها التي اتبعتها بين عامي 2004 و2012 في الإنفاق على قطاع التعليم والتنمية البشرية التي حققت لها ارتفاعاً في معدلات النمو عامةً.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في إعداد هذا البحث:

- دراسة زرزار العياشي في الجزائر (2012)، بعنوان: الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية.

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف البحث العلمي وأهميته ودور الجامعة كواحدة من المؤسسات التعليمية التي يعتمد عليها في إنتاج القوة البشرية ودور الطلاب في هذه المرحلة تحديداً في تحقيق التنمية، وما للعلم من أهمية في العملية التنموية.

- دراسة رشدي راشد (2017)، بعنوان: الوطن العربي وتوطين العلم.

هدفت هذه الدراسة إلى شرح أهمية العلم ومدى أهمية توطين العلم كمؤسسة اجتماعية وكبعد حضاري. ودوره في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقصور دور المؤسسات التعليمية في الوطن العربي عن أداء عملها وتواضع حجم الإنفاق على القطاع التعليمي.

التعقيب على الدراسات السابقة وما اختلفت عنهما الدراسة الحالية:

في الدراسة الأولى الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية، عرف الباحث البحث العلمي وأكد على أهمية التعليم وأولويته في السياسات الحكومية ولكنه اقتصر على القطاع الجامعي وأغفل المراحل الأخرى التي تؤثر على الفرد وبنيته وتشكيل الهوية الفكرية والمعرفية والثقافية. وكذلك عدم الاستفادة من تجارب دول أخرى أقدمت على تحدي التعليم وإيلاؤه الأهمية الأكبر ونجاحها به.

وفي الدراسة الثانية عمل الباحث على شرح العلم وضرورة صقله وتطويره في المجتمع بكافة مستوياته وفئاته العمرية وانعكاس ذلك على مواجهة الدولة التحديات بكافة مستوياتها. وهنا قد أغفل الباحث ضرورة إعادة هيكلة السياسات التعليمية وتأطيرها بالإطار القانوني عن طريق الحكومة وفرض سياسات تعليمية جديدة.

منهجية البحث:

تمّ استخدام المنهج الوصفي وذلك لملائمته لطبيعة البحث وموضوعه. فالمنهج الوصفي هو مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتحليلها لاستخلاص دلالاتها والتوصل لنتائج ودروس عن الظاهرة موضوع البحث. وتم اختياري لهذا المنهج لمعالجة إشكالية التنمية وكيفية تحققها ودور التعليم في تحقيقها.

وكانت طريقة جمع البيانات المتعلقة بدولة سنغافورة عن طريق الإنترنت والمراجع من كتب ودوريات بهذا الحقل، وتحليلات الباحثين حول البحث.

التعريفات الإجرائية:

من التعريفات التي وردت في هذا البحث والتي تم الاعتماد عليها في إعداده:

– التنمية: وهي عملية ديناميكية، تتكون أساساً من سلسلة كبيرة من المتغيرات الوظيفية والبنائية، التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة، بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته إلى أقصى درجة ممكنة.

– التنمية المستدامة: بالإضافة لما ورد في تعريف التنمية فهي دعوة جميع البلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل للعمل لتعزيز الازدهار، وذلك على المدى البعيد لاكتساب الديمومة وليس لمدى قصير محدود السنوات.

– التعليم: التعليم هو من الفعل علم ، وعلمه الشيء تعليماً فتعلم . والتعليم اصطلاحاً هو عبارة عن العملية المنظمة التي يمارسها المعلم بهدف نقل ما في ذهنه إلى الطلاب المتعلمين.

حدود البحث:

الإطار المكاني: دولة سنغافورة.

الإطار الزماني: 2004– 2012.

تقسيم البحث:

يقع البحث في مقدمة يليها عرض المناقشة والنتائج والتوصيات. حيث تم تناول مفهوم التنمية وعناصرها وأنواعها. وكذلك علاقة التنمية الشاملة بالتنمية البشرية وأهميتها. ثم يأتي جدول يوضح الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في دولة سنغافورة بين سنة 2004 إلى 2012 وكذلك عدد براءات الاختراع. لننتهي بالنتائج والتوصيات على وطننا العربي.

- **أولاً: مفهوم التنمية وأنواعها وعناصرها:**

بدأت سلسلة دراسات التنمية السياسية بالظهور في منتصف القرن العشرين وركزت على مجموعة من مواضيع تتصل بالسياسيات الاقتصادية والتغيرات السياسية وتعبئة الموارد البشرية وإداراتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. ولكن سرعان ما تبين أن تحقيق تلك الأخيرة صعب للغاية، ما لم يتم رفدها بإرادة سياسية واضحة. وبالتالي لا ينفصل أي شكل من أشكال نجاح التنمية بأنواعها عن وجود خطط وبرامج على المستوى السياسي.

ومن ضمن ما عولت عليه التنمية في دراساتها الأولى، هو التعليم. بوصفه العملية الأساسية في التحديث، وذلك من خلال إدراك ما له من أدوار مهمة في إعداد وتدريب وتأهيل الرأسمال البشري بوصفه أحد أهم محركات التنمية. وأنه بمقدار ما نستطيع تأمين كوادر بشرية مؤهلة، بقدر ما نستطيع اختصار مسافات طويلة للتنمية. فهناك ارتباط وثيق بين التعليم وتحقيق التنمية الشاملة في الدول. وفي المطلب الأول بعض المفاهيم التي تصب في عملية التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية البشرية وأهميتها.

- **المطلب الأول: مفاهيم تتعلق بالتنمية وأنواعها:**
- فمفهوم التنمية بشكل عام:

التنمية عملية ديناميكية، تتكون أساساً من سلسلة كبيرة من المتغيرات الوظيفية والبنائية، التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة، بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته إلى أقصى درجة ممكنة.[1]

➢ أهداف التنمية المستدامة:

ووفق تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2018، عرفت أهداف التنمية المستدامة بأنها دعوة جميع البلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل للعمل لتعزيز الازدهار. مع الأخذ بعين الاعتبار حماية كوكب الأرض. وتدرك هذه الأهداف بأن القضاء على الفقر يجب أ يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي، كما وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل مع معالجة تغير المناخ وحماية البيئة.[2]

ويقصد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عرفتها هيئة الأمم المتحدة، النمو والتغير اللذان تتكامل فيهما جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتتضمن جميع الإجراءات والوسائل والأساليب التي تتخذ لزيادة الإنتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة والكافية لرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع، مع تنظيم عمليات التنمية بشكل يحقق الكفاية والعدل، ويحقق أحسن استخدام للموارد الاقتصادية والبشرية.[3]

➢ ومفهوم التنمية السياسية:

هي جملة الخطط والسياسات الهادفة إلى الارتقاء بالأداء الحكومي وتفعيل المؤسسات التشريعية والقضائية وتشجيع المشاركة المجتمعية بهدف ترسيخ أسس ومقومات دولة الحق والقانون.

- **ثانياً: علاقة التنمية بالتنمية البشرية وأهميتها:**

باعتبار الإنسان هو منطلق وغاية أي تنمية بمكوناتها المتعددة من بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية، يعد أهم مكون لما لذلك من تأثيرٍ كبير وهو مستواه التعليمي والثقافي.

- فالتنمية البشرية هي:

عملية مركبة تقوم على توسيع خيارات البشر، والارتقاء بقدراتهم. من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن أهمها تلبية الحاجات الأساسية للبشر أولاً ومن ثم الارتقاء بنوعية الحياة ثانياً.[4]

- ومن هذا التعريف يتبين لنا عدة عناصر تقوم عليها التنمية البشرية:

- فتوسيع خيارات البشر يعني تقديم مجموعة من الخيارات ليختار كل إنسان ما يناسبه. وهذا يعني ليس فقط وجود خيارات بل القدرة على الاختيار منها ما يشاء حسب أولوياته ورغبته.
- والعنصر الثاني والذي يشير إلى الارتقاء بقدرات البشر يصب في التعليم والتجريب والتأهيل لتنمية القدرات الفردية.
- أما تلبية الحاجات الأساسية يقصد بها الحاجات التي لا يستطيع الفرد العيش بدونها وتنعدم الحياة من غيرها.
- وأخيراً الارتقاء بنوعية الحياة: أي تطويرها نحو الأفضل وتحسينها والمضي في تحقيق الرفاه.

والرفاه هو مفهوم معقد للغاية، فهو يتكون من مؤشرات غير عادية يصعب قياسها، كالاستقرار والسعادة والحرية والمعرفة. وهو مجموعة من القدرات والمهارات تشير إلى مستوى الرفاه الإنساني. وهو مؤشر جديد تستخدمه العلوم

1زرزار العياشي، سفيان بو عطيط .(2012،شباط). الجامعة و البحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الحالة الجزائرية.المستقبل العربي ،العدد 396. ص 113.

[2]موقع الأمم المتحدة، التنمية المستدامة، www.un.org/sustainabledevelopment/ar/، 2018.

[3]المرجع السابق، 113.

[2] كريم أبو حلاوة، التنمية السياسية،(دمشق: كلية العلوم السياسية، 2010)، ص45 .

الاجتماعية لمعرفة مستوى ودرجة الحريات المتاحة في المجتمع من جهة. وقدرة البشر على الوصول إلى مصادر المعرفة بحرية من جهة أخرى. بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بالاستقرار الاجتماعي بشقيه المادي والمعنوي.
وبالعودة إلى مكونات التنمية البشرية والتي يتحدد بموجبها مكان بلد ما على سلم التنمية. نعلم أن الخطط المتعلقة بالصحة والتعليم والدخل ومستوى الرفاه الإنساني، هي نتائج لعمل قطاعات اجتماعية مختلفة. وإن النجاح في التنمية يعني فيما يعني خلق بيئة مناسبة لرفع معدلات الإنتاج الحقيقي. أي رفع عائدية عوامل الإنتاج، ويأتي في مقدمتها التكنولوجيا والإنسان. وتبين الاقتصاديات الحديثة (المسماة باقتصاديات المعرفة)، والتي تقوم على الاستثمار في المهارات البشرية والذكاء الإنساني من خلال الاكتشافات العلمية وبراءات الاختراع في مجالات الذكاء الصناعي والانترنت والمعلوماتية والعقاقير الطبية المتقدمة والبحوث الجديدة في مجال الفضاء والهندسة الجينية. وتبين أن العمل في هذه القطاعات ينتج فائض قيمة تفوق(100 مرة) فائض القيمة الناجم عن العمل في الزراعة والصناعة الحديثين![5]
ما يعني ذلك أن التركيز على العمل في هذه القطاعات هو الذي سيحسم التقدم العالمي في المستقبل لصالح الدول والمجتمعات التي ستنتج في هذه الحقول العلمية والاقتصادية الجديدة. ولكن شرط النجاح في هذه الحقول متوقف على قدرة المجتمعات على توفير شروط النجاح لاقتصاد المعرفة، ولعل أهم شرط للنجاح فيه هو تأهيل وتدريب وتعليم الكفاءات أو الموارد البشرية وإعدادها للعمل في هذه الحقول الجديدة. فلم تعد الثروة هي القطن أو النفط بل الثورة الحقيقية تكمن في الاستثمار بحقل الذكاء الإنساني وهذا ما تعمل عليه الدول الغربية.

تحصل كوريا الجنوبية من براءات الاختراع أكثر مما يجنيه العرب من النفط. فتشير الإحصاءات أن عدد براءات الاختراع في كوريا الجنوبية يفوق (385 سنوياً)، بينما هو في سورية(5)، وفي مصر(70)، والكثير من الدول العربية لم تسجل أي براءة اختراع. وتؤكد التقديرات أن العائد من براءات الاختراع على الاقتصاد الكوري، يفوق قيمة النفط العربي مجتمعاً. الأمر الذي يؤكد أن المعرفة والعلم قوة، بل هو أبرز مظاهر القوة الحديثة. وعلى الدول التي تريد أن تأخذ مكانها على سلم التنمية أن تولي أهمية كبيرة للتعليم وأن تعيد النظر بمؤسسات التعليم. [6]
وقد أثبتت نتائج الدراسات العلمية لدى الدول التي حققت نمواً وارتفاعاً اقتصادياً أن ما وصلت إليه هذه الدول من تقدم وتطور لم يكن نتيجة توافر السيولة المادية والخامات الطبيعية فحسب، بل كان أيضاً نتيجة قيام الجامعات بتوفير القوى العاملة المؤهلة التي تحتاج إليها مؤسسات التنمية الاقتصادية خاصة المصانع والشركات والمؤسسات التقنية المختلفة.[7]
ولذلك تعمل الدول المتقدمة على استقطاب الكفاءات ودعمها.
وتبدو مشكلة هجرة الأدمغة بفداحتها عند إرجاعها إلى عناصرها الأساسية المتشكلة في ركائز القطاعات الإنتاجية هذه القطاعات التي تأثرت جداً بفقدان الطاقات والقدرات البشرية الهائلة القادرة على دفعها نحو التطور والتقدم. وتزداد خطورة هذا الاتجاه من الهجرة في ظل تصاعده وغياب الإحصاءات الصحيحة التي بالإمكان اعتمادها كمؤشر دقيق لتحديد حجم الخسائر التي تصيب دول العالم الثالث تحت تأثير هجرة الطاقات البشرية. بعض الدراسات الإحصائية المتوافرة تشير أن هجرة الأدمغة من دول العالم الثالث في نمو متصاعد، في الوقت الذي لم تقم فيه هذه الدول بأية إجراءات موضوعية تحد هذا النزف المتسم بالاستمرارية، مما يثير المخاوف والقلق على مستقبل هذه البلدان بعد تجريده من الكفاءات العلمية والفنية التي هي في أشد الحاجة إليها لقدرتها على الإسهام بالنهوض بمجتمعها ودفعه للتخلص

[2] المرجع السابق، ص46.

[6] صابر بلول، التنمية البشرية، (دمشق: منشورات جامعة دمشق/كلية العلوم السياسية،2011)،ص62.

1 زرزار العياشي، سفيان بو عطيط، الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية: إشارة إلى الحالة الجزائرية. المستقبل العربي مرجع سابق ،ص 110.

من التخلف. فهجرة الأدمغة كخسارة موارد بالنسبة للعالم الثالث، لا تتضمن فقط تأهيل الإخصائيين ولكن أيضاً في نوعية الطاقة الإنسانية المفقودة على هذا النحو[8] .

إن التعليم في الدول العربية قد تحسن كماً حيث زاد عدد المدارس والجامعات وانتشر التعليم على مساحات شاسعة في الدولة، ولكن هذا التحسن كان تحسناً كميّاً وكان بغياب التحسن النوعي. فالتعليم في الدول العربية عموماً لا زال يعاني من مشاكل، تتلخص ب:

1- نوعية التعليم ومخرجاته.

2-نوعية المتعلمين وكفاءاتهم وحاجة سوق العمل لهذه الكفاءات.

3-وأن المخصصات العربية للتعليم والبحث العلمي متواضعة جداً مقارنة بالمخصصات العالمية.

تقول الإحصاءات بأن العرب ينفقون بالمتوسط(1.2%)من مجمل الناتج القومي الإجمالي العربي على التعليم، في حين تنفق اليابان(3%)، وألمانيا وفرنسا(2.8%)، والكيان الصهيوني(2.3%).[9]

وعلى صعيد آخر يوجد أزمة حقيقية في مجال البحث العلمي في الوطن العربي، وهي أزمة مركبة متعددة الأبعاد. ومن أبرز أبعادها:

1-ضعف عملية إعداد وتأهيل الباحثين، سواء فيما يتعلق بتعميق معرفتهم النظرية أو التطبيقية بمناهج البحث العلمي.

2-تدعيم قدراتهم ومهاراتهم من حيث إجادة اللغات الأجنبية واستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في مجالات البحث في العلوم الاجتماعية.

3-بالإضافة إلى، ضعف تقاليد البحث العلمي في العديد من الجامعات والمراكز البحثية العربية. وهي ترتبط بمعضلة تمويل البحث العلمي في ظل التواضع الشديد في الميزانيات التي ترصدها الحكومات العربية لهذا الغرض.

4-وأيضاً وهو الأهم، نظام التعليم الذي يسوده الأسلوب التلقيني عموماً. والقائم على القولبة والتنميط هذا ما يحول دون بناء العقل النقدي القادر على التحليل والتقويم والتحكيم.[10]

ما يعاني منه الوطن العربي يؤثر سلباً في تحقيق مؤشرات عالية للتنمية بسبب قلة الإنفاق في مجال التعليم، في حين نجد أن(95 %) من الإنفاق العالمي يكون على الأبحاث العلمية والتكنولوجية. وأن(90 %) من أعداد العلماء والمهندسين تتركز في الدول المتقدمة التي لا يتجاوز عدد سكانها(20 %) من عدد سكان الأرض.[11]

وبالرغم مما حققته بلدان العالم الثالث من تقدم في المجال العلمي، فهي ما زالت بعيدة جداً على تحقيق مستوى عالي على سلم التنمية. فتفتقر بلدان العالم الثالث إلى اعتماد خطة شاملة للنهوض بالعلم والتعليم. وقد ظهر العلم في بلدان العالم الثالث بواقعه المتخلف من خلال المؤسسات العلمية الفقيرة ضعيفة الأداء والمقتصرة على بعض الميادين المحددة بنوعيتها وآفاقها. وما يعاني منه الوطن العربي كذلك الأمر هو تهميش التعليم المهني إلى حد كبير فالتعليم العام والتدريب المهني يلعبان دوراً هاماً على صعيد التنمية، فالأول يطور قدرات الأفراد الواسعة التي تمكنهم من الأداء الفعال في العمل والمجتمع. والثاني يوفر تعليماً مهنياً متخصصاً يؤثر على الإنتاجية والمداخيل وحركة الوظائف والمهارات التنظيمية، وهو ما يسهم مباشرة في التنمية الاقتصادية. [12]

---

[3] رياض يونس، اقتصاديات البلدان النامية، (دمشق: منشورات جامعة دمشق /كلية العلوم السياسية،2011)، ص 261.

[9] حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية)،ص 350.

[4] المرجع السابق،ص 351.

[3] رياض يونس، اقتصاديات البلدان النامية، مرجع سابق، ص 340.

[3] المرجع السابق، ص 337.

قد حققت سنغافورة إنجازات هائلة جعلت منها دولة متقدمة. ألا أن الإنجاز الحقيقي الذي حققته هذه الجزيرة الصغيرة، هو تطوير نظام تعليمي يعتبر الآن أحدَ أرقى أنظمة التعليم في العالم بلا نزاع. حيث مكّنها نظامها التعليمي من تكوين كفاءات وخبرات ساهمت في بناء اقتصاد البلد. لقد فهمت سنغافورة أنها لا تملك أية موارد طبيعية تساعدها على تحقيق نموّ اقتصادي. فهي دولة في مدينة واحدة، مع جزر صغيرة جدا من جوانبها. فاختارت سنغافورة أن تركز على رأس المال الحقيقي الذي تملكه، والذي اعتمدت عليه في تحقيق معجزتها الاقتصادية وهو الإنسان.

ويعتبر نظامُ التعليم في سنغافورة واحداً من أفضل أنظمة التعليم في العالم. كما تعدّ التجربة السنغافورية في التربية والتعليم من التجارب الرائدة التي تستحق الوقوف عليها والتوقف عندها من أجل الاستفادة منها. والتي جعلت أولى مهامها هي مهمة التربية والتعليم في تكوين وبناء الإنسان في سنغافورة، لتجعل منه عنصراً قادراً على المساهمة في تطوير مستقبل بلده.

لقد اعتنت الحكومة السنغافورية عناية بالغة بالتعليم، باعتباره ركيزة أساسية للتقدم والتفوق، وخصصت له خمس ميزانية الدولة. ففي سنة 2006، بلغت نفقات الحكومة السنغافورية على التعليم 7 مليار دولار أمريكي. وفي سنة 2007، وصلت إلى أكثر من 7.5 مليار دولار أمريكي، أي حوالي 15.2% من ميزانية الحكومة. وقد لفت النظام التعليمي السنغافوري الأنظارَ، حين نجح الطلاب السنغافوريون في بلوغ مراكز جد متقدمة في مسابقات الرياضيات العالمية، خاصة أنهم فازوا بمسابقة (TIMSS)العالمية للرياضيات والعلوم للأعوام 1995، 1999 و2003.

والمخطط البياني أدناه يبين لنا بشكل أوضح الإنفاق العام الحكومي على التعليم في سنغافورة، وذلك بحسب إحصائيات البنك الدولي من عام 2004 إلى 2012 والإنفاق بالمليار دولار أمريكي.

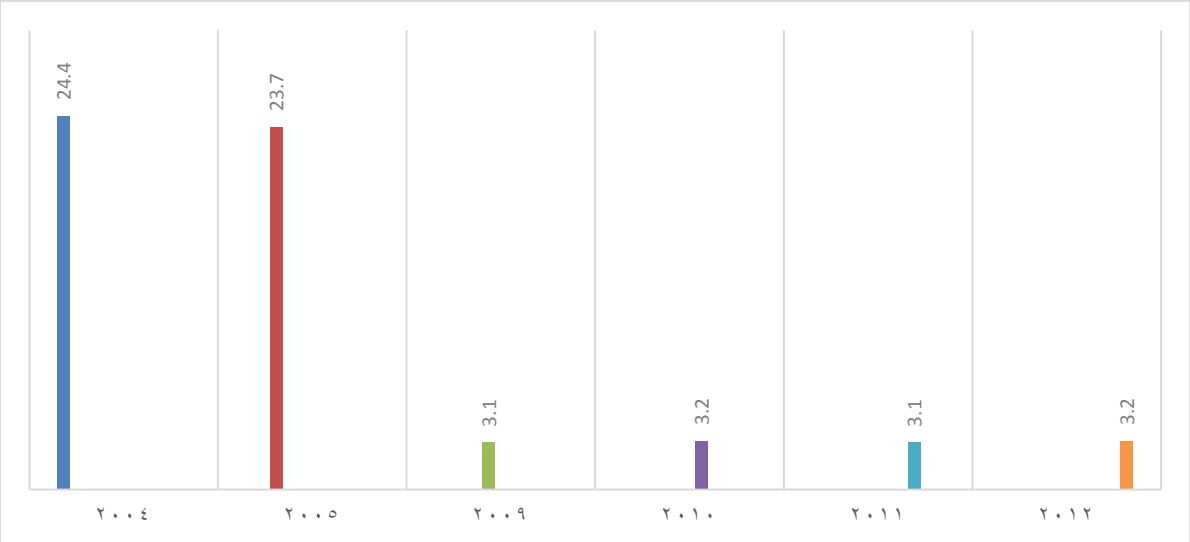

الشكل رقم (1) جدول يبين بالدولار الأمريكي الإنفاق الحكومي حسب السنوات[13]

من المخطط نلاحظ ضخامة الإنفاق في سني التنمية الأولى من عام 2004 إلى 2008 لما تحتاجه من بناء وإنشاء بنى تحتية من مراكز بحث علمي ومخابر ومعامل توفر البيئة المناسبة والملائمة للجيل الجديد وفق الخطط التعليمية المرسومة، وبعدما حصدت نتائج تنموية عالية وارتفع النمو الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة والدخل، وبدأت العائدات تعود لسنغافورة، تقلص الإنفاق من عام 2009 ل 2012. وهذه النتائج قد حفزّت دولاً عديدة، منها الولايات

[5] إحصائيات البنك الدولي ،الإنفاق العام على التعليم ،سنغافورة،
http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GB.ZS/countries/SG?display=graph

المتحدة الأمريكية لدراسة أسرار تفوق الطلاب السنغافوريين في الرياضيات، للاستفادة من التجربة السنغافورية في التعليم في تصميم المناهج، وتطوير طرق التدريس، وإعداد الأساتذة المتمكنين الذين يسهمون في صقل المواهب وتنمية القدرات.

علاوةً على ذلك فقد سجلت سنغافورة اضطراداً بعدد براءات الاختراع بعد إيلاء الحكومة السنغافورية للتعليم المرتبة الأولى من سلم أولوياتها. ولعل هذه المخطط البياني من آخر إحصائيات البنك الدولي يبين لنا هذا التزايد والذي بدوره انعكس على مجالات التنمية الأخرى.

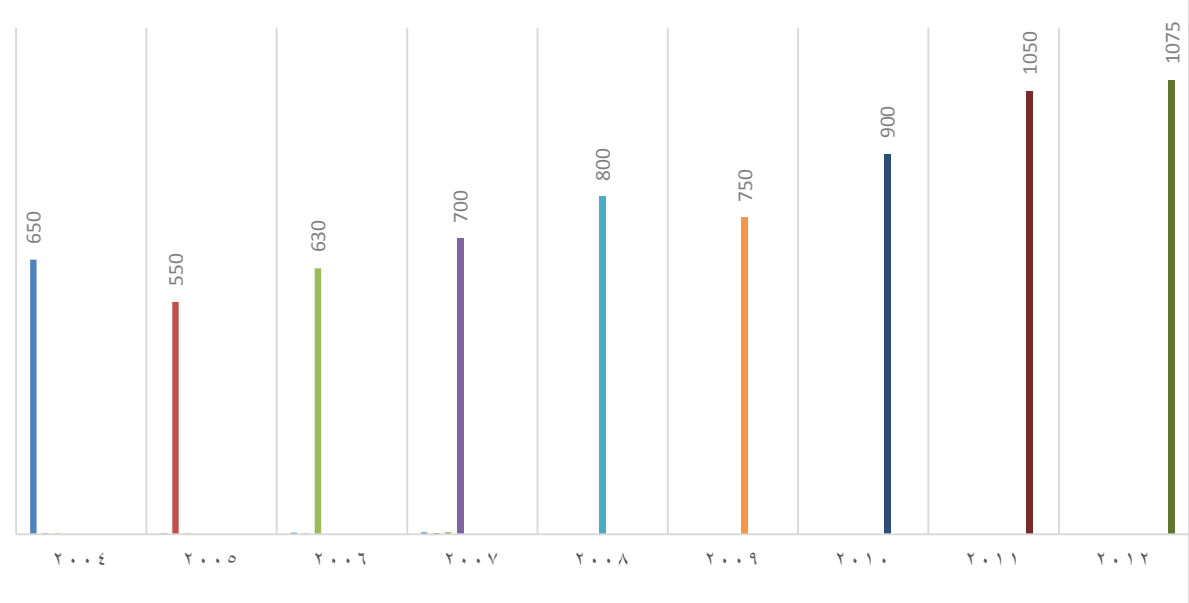

الشكل رقم (2) جدول يبين عدد براءات الاختراع حسب السنوات من 2004 إلى 2012 [14]

نلاحظ هذا العدد الكبير نسبياً من عدد براءات الاختراع الذي هو نتيجة تطور التعليم والاهتمام بالطاقات البشرية. هذه البراءات التي انعكست على المجال الاقتصادي وأعادت بالنفع الكبير على سنغافورة.

وبالنظر للمعطيات السابق ذكرها في البحث، بات واضحاً وجود علاقة وتأثير متبادل بين التعليم والتنمية الشاملة. كذلك بمقارنة عوامل تقدم الدول نجد أنه كان من ضمن أولويات سياستها النهوض بالتعليم وتخصيص القسم الأكبر من ميزانية الدول لهذا البند، هذا لقناعتها التامة باسترداد ما أنفقته أضعاف مضاعفة.

ومن خلال نموذج سنغافورة الذي يمثل نموذجاً بالغ الأهمية من دولة ذات معدلات تنمية منخفضة إلى معدلات عالية وفق خطة منهجية ركزت على القطاع التعليمي وبناءً على عدد من الدراسات والأبحاث ذات الصلة نؤكد على أن الدولة القوية هي الدولة التي تعرف أكثر. فالعلم هو القوة الأساس. إزاء كل ذلك يجب على الدول في الوطن العربي أن تعمل بجد وبجدية كبيرة لإيلاء التعليم أهمية بارزة وجعله في قمة أولوياتها، وهو ما سينعكس بالضرورة على كافة الميادين الأخرى.

[5] مجموعة البنك الدولي،إحصائيات البنك الدولي ،التعليم ،براءات الاختراع لدى المقيمين، http://data.albankaldawli.org/indicator/IP.PAT.RESD/countries/SG?display=graph

الاستنتاجات والتوصيات:

- بات من الحكمة التركيز على الإنسان، فحسب تجربة دول كثيرة لديها ندرة بالموارد الطبيعية واتجاهها باختيار الإنسان والذكاء الإنساني كرهان لها ونجاحها في هذا الرهان. أوجب على الدول في الوطن العربي أن تفكر ملياً وجدياً على هذا الصعيد.

- والبحث في الموارد والقوة البشرية يرتبط مع التعليم والتأهيل والتدريب لهذه القوى. ومن هنا تتأتى أهمية التعليم بما له تماس مباشر مع الإنسان. فنلحظ أن الدول المتقدمة والتي تتبوأ قمة النظام العالمي تكون نظم التعليم فيها عالية المستوى، وهذا لإدراكها وقناعتها التامة أن المستقبل هو للإنسان، وهذا ما يعود عليها بالقوة الحقيقية المستدامة ويجعلها تتبوأ مكاناً عالياً على سلم التنمية.

- هجرة الكفاءات من دولة يسبب خسارة لها على المدى البعيد. وإن دول الوطن العربي لا تولي الاهتمام للتعليم ولا تعمل على إبقاء الكفاءات داخل أراضيها وهذا إما جهلا بمشكلتها وما يواجهها وسيواجهها في المستقبل، أو عدم اكتراثها بهذا المجال واقتصار اهتمامها على الموارد النفطية والطبيعية.. في حين نرى أن الدول المتقدمة تتنافس في استقطاب واستقبال الكفاءات من الدول الأخرى وتعمل على بنائها وتدريبها، وتتسارع في جلب التقنيات وآخر نظريات العلم الحديث ومحاولة تطبيقها وتطويرها.

- إن هجرة العقول والأدمغة لا يسبب فقط في خسارة الدولة الباعثة فحسب، بل في زيادة قوة الدولة المستقبلة لتلك الكفاءات، حيث أن قوة أي دولة تزداد، بامتلاكها المعرفة كأحد مظاهر للقوة الحديثة. وإن الإحصاءات الأخيرة تدل وتؤكد أن العائد من الاستثمار في مجال الذكاء الإنساني في دولة واحدة ككوريا الجنوبية على سبيل المثال يفوق ما تجنيه الدول العربية مجتمعة من النفط كمورد طبيعي تعتمد عليه الدول في الوطن العربي.

في هذا البحث محاولة لتوضيح العلاقة بين التنمية والتعليم لقناعة تامة بأهمية ومركزية دور التعليم في انفتاح الإنسان وتوسيع مداركه وإطلاق العنان لطاقاته الكامنة المكبوتة وهذا يتطلب توفر بيئة حاضنة. فإن أردنا النهوض بوطننا، وإن أردنا أن نلحق بركب التقدم والحضارة. ما علينا سوى البدء وبشكل فعال على عمل مشروع متكامل يتناول فيه التعليم بكافة مؤسساته ومراحله. والاستفادة من الأبحاث والدراسات وتوظيف مشاريع التخرج ورسائل الماجستير والدكتوراه توظيفا أمثل كي نحقق مستوىً ومركزاً على سلم التنمية وبالتالي تحقيق تطوراً وتقدماً يشمل كافة مجالات وميادين حياتنا. يختلف تبوء دولة درجة معينة على سلم التنمية، باختلاف مدى إيلاؤها أهمية للتعليم.

References:

Books:

[1]Abo Halawa, Karim, Political Development, (Damascus: Publications of Damascus University/ Faculty of Political Sciences, 2010).

[2]Baloul, Saber, Human Development, (Damascus: Publications of Damascus University/ Faculty of Political Sciences, 2011)

[3]Hasanein Tawfik, Ebrahim, Arab Political Systems – Studies of Modern Approaches - (Beirut: Arab Unity Study Center).

[4]Nassour R, Qasem S, Saleh K. Sales Promotion Effect on Customer-based Brand Equity: "A Survey Study". Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series . 2012;34(5).

[5]Mourhij M. TESTING THE STABILITY OF SYSTEMATIC RISK COEFFICIENT OF THE STOCKS LISTED IN DAMASCUS SECURITIES EXCHANGE. Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series . 2014;36(5).

[6]Nassour R, Qasem S, Saleh K. Sales Promotion Effect on Customer-based Brand Equity: "A Survey Study". Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series . 2012;34(5).

[7]Zaioud L, Ali H, Nassour R. Factors affecting the effectiveness of accounting information systems Case Study of Commercial Bank of Latakia. Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series . 2013;35(7).

[8]Mourhij M. DWX VALUES & TRENDS PREDICTION USING ARTIFICIAL NEURAL NETWORKS. Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Economic Science Series . 2013;35(5).

Periodicals:

1. Alayashi Zarzar, Bu Atit Sufian, (Feb. 2012) University & Scientific Research for Development: A Look at the Algerian Case. Arab Future, Issue 396.

Websites:

1. The World Bank Group, Statistics, http://www.albankaldawli.org ,website.
2.United Nation website, ustainable Development,www.un.org/sustainabledevelopment/en/ ,website.